

جدل اتفاق القاهرة

بدر الحسني

يحتل اتفاق القاهرة حالياً ، حيزاً كبيراً في الحياة السياسية اللبنانية ، وتعلن مختلف القوى السياسية حياله مواقف شبيهة يومية . ويكاد يقفز الى السطح انطباع بأن الحل الأمني في لبنان مؤجل كله الى أن يتم الاتفاق حول تنفيذه . ويساعد على بروز انطباع كهذا أن اللجنة العربية الرباعية المكونة من مصر والسعودية والكويت وسوريا ، والتي أسندت إليها مهمة تنفيذ الاتفاق قد أنهت عملها في ٢٦ أيار الماضي دون أن تصل الى نتيجة . وأدى انتهاء عمل اللجنة الرباعية بهذا الشكل الى أحداث تغيير بارز في سياسات الحكومة اللبنانية ، فهي بعد أن كانت تضع لاشهر عديدة موضوع الأمن في رأس جدول أعمالها ، عادت لتطرح موضوع الإصلاح السياسي قبل الأمن ، والإصلاح السياسي كمدخل لتحقيق الأمن المفقود .

وهناك في الأوساط السياسية اللبنانية ، بل والعربية أحياناً ، من يحمل المقاومة الفلسطينية مسؤولية هذا الفشل . وبالنسبة للمواطن العادي ، فإن ما أعلن من خلاف حول تنفيذ اتفاق القاهرة ، يتعلق بنقطة جاءت في التفسير اللبناني للاتفاق رفضتها المقاومة ، وهي النقطة التي تطالب بأن يقتصر عدد رجال الميليشيا في المخيمات على ٧ بالالف من عدد السكان .

ولكن موقف المقاومة الفلسطينية وملاحظاتها وتحفظاتها ، ليس سوى بند واحد من بنود البحث الدائر حول اتفاق القاهرة ، وتقف الى جانبه مواقف أخرى عديدة ، متباينة ومتناقضة ، بحيث لا يكون من الموضوعية على الإطلاق أن